لبنان أسير «حروبه الصغيرة» بانتظار «المعركة الكبرى» في سورية

كتلة «المستقبل»: لمحاسبة نصر الله قانونياً قبل صقر

بيروت - «الراي»

... «داتا» الاتصالات، تسجيلات النائب عقاب صقر عن المساعدة في تسليح الثورة السورية، توزُّط «حزب الله» في دعم النظام السوري، قانون الانتخاب، مقاطعة «14 آذار» للحكومة والبرلمان والحوار.

هذه «عيّنة» من الملفات التي تشكّل عنوان «الحروب الصغيرة» التي تدور في بيروت بين قوى «8 آذار» وفريق المعارضة (14 آذار) وتبدو كـ «بدل عن ضائع»، هو الوقت الفاصل عن انقشاع غبار «أمّ المعارك» في سورية على واقع جديد سيترك انعكاسات «استراتيجية» على مستوى المنطقة برمّتها وتوازناتها الاقليمية.

وعلى طريقة «قلّة الحيلة تولّد النقار»، بدا فريقا «8 و 14 آذار» في الفترة الاخيرة وكأنهما يستبدلان عدم القدرة على استنباط الحلول للمأزق الذي دخلته البلاد منذ اغتيال اللواء وسام الحسن في 19 اكتوبر الماضي بما يشبه «صراع الديوك» على قاعدة التعاطي مع كل ملف بـ «مضادات» سياسية - اعلامية تعكس بطبيعة الحال ارتفاع «الحمى» اللبنانية وتصاعُد مظاهر «الهذيان» خصوصاً في ظلّ الاستقطاب الحاد الذي افرزه رفع المعارضة غداة اغتيال اللواء الحسن شعار إسقاط الحكومة و«إسكات آلة القتل».

ففي ظل التقارير عن ان عدداً من الدول الكبرى استدعى بعض سفرائه في لبنان للتشاور في شأن الوضع المستجد في ضوء التطورات السورية الأخيرة، انهمكت بيروت باستمرار الحملة على النائب عقاب صقر (من كتلة الرئيس سعد الحريري) على خلفية التسجيلات التي تم بثّها عن تورطه في دعم الثورة السورية بالسلاح والتي يقابلها الاخير اليوم بإطلالة يضع فيها النقاط على حروف هذا الملف الذي تحرك القضاء اللبناني فيه من باب تفريغ التسجيلات تمهيداً لاتخاذ الموقف القانوني المناسب وسط مطالبات من قوى «8 آذار» برفع الحصانة عن صقر ومحاكمته.

ومن المنتظر ان يشنّ صقر هجوماً دفاعياً يصوّب فيه على تدخل «حزب الله» في سورية على قاعدة «ان التدخل الانساني للدفاع عن المظلومين، ليس كالدفاع عن القاتل، وان تركيز قوى (8 آذار) على الموضوع هو للتعمية عن ملف ميشال سماحة - (مدير مكتب الأمن الوطني السوري اللواء) علي مملوك، والتدخل السوري المباشر في لبنان».

وتستظلّ اطلالة صقر «الغطاء البارز» الذي أمّنته له «كتلة المستقبل» البرلمانية بعد اجتماعها اول من امس، اذ اندفعت بعد تردُّد واضح أعقب بدء بث التسجيلات الى تأمين «شبكة حماية» سياسية للنائب الوثيق الصلة بالحريري، قافزة الى رسم معادلة غير مسبوقة على قاعدة «ان مَن يتحدث عن محاسبة النائب عقاب صقر قانونياً ويطلب رفع الحصانة عنه، عليه قبل ذلك محاسبة (حزب الله) والمسؤولين فيه خصوصاً امينه العام السيد حسن نصرالله الذي تحدث علناً وتكراراً عن دور الحزب العسكري في سورية حيث يرسل مقاتليه وأسلحته ويقدم الامداد والمساندة والقتال والخبرة والذخيرة إلى النظام السوري وعصاباته وشبيحته، وهو النظام الذي يرتكب ابشع الجرائم بحق شعبه والانسانية حيث ترقى جرائمه الى مستوى جرائم الابادة وضد الإنسانية، علماً ان لا تساوي بين من يقف مع الجلاد وبين من يقف مع الضحية، بين من يساند القاتل والسفاح وبين من يمد العون للشعب السوري المذبوح».

وكان ملف صقر حضر في جلسة مجلس الوزراء اول من امس، حيث قابله الرئيس نجيب ميقاتي بـ «النأي بالنفس» عنه وعدم التعليق لا سلباً ولا ايجاباً وذلك بعد مداخلات لوزراء في «8 آذار» شددوا على وجوب «قيام القضاء والنيابة العامة بواجباتهما»، فيما برز موقف للوزير غازي العريضي (من كتلة النائب وليد جنبلاط) دعا فيه الى وضع معيار واحد للتعاطي مع التدخل اللبناني في الازمة السورية، مشيراً الى ما قيل سابقاً من أن «حزب الله» يتدخل في الأزمة السورية، وكذلك قضية «سماحة ـ مملوك».

وفي سياق متصل، أفضت «الحلول الوسط» الى فك عقدة طلب شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي الحصول على مضمون الرسائل النصية الـ sms لمشتركي الهواتف الخليوية، لوجود معطيات لديها بان مرتكبي اغتيال اللواء الحسن لجأوا اليها في تواصلهم. ورسا الحل على صيغة توفق بين احتياجات الأجهزة الأمنية وحماية خصوصيات المواطنين، وتقضي بأن تُعطى شعبة المعلومات في مرحلة أولى حركة تبادل الرسائل النصية في محافظتي بيروت وجبل لبنان خلال الشهرين اللذين سبقا اغتيال الحسن، وليس مضمون تلك الرسائل كما كانت تطلب شعبة المعلومات، على ان يُسمح في مرحلة ثانية للشعبة بالاطلاع حصراً على محتوى الرسائل التي تثير حركتها ريبة وشبهة، تماماً كما يجري على مستوى «داتا» الاتصالات.

وفي موازاة ذلك، شهد الحراك السياسي نشاطاً على خطين: الاول، زيارة وفد نيابي من «14 آذار» لرئيس البرلمان نبيه بري حيث جرى البحث في مشروع قانون الانتخاب وعمل اللجنة الفرعية المخصصة لدرسه، وموافقة قوى المعارضة على كسر مقاطعتها والمشاركة في احياء عمل اللجنة ولكن على ان تعقد اجتماعاتها في منزل احد نواب «14 آذار» لاعتبارات امنية. وابلغ بري الى الوفد تحفظه عن هذا الامر باعتباره غير مألوف مؤكداً «وجوب لمّ الشمل النيابي والوطني» عبر انهاء المقاطعة والعودة الى الحوار.

اما الخط الثاني، فتمثل في زيارة وفد من «جبهة النضال الوطني» (يترأسها جنبلاط) لمعراب حيث التقى رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع في اطار مبادرة جنبلاط لكسر المأزق في البلاد.

الشعّار يعلن تلقيه نصيحة بعدم العودة إلى لبنان خوفاً من اغتياله

بيروت - «الراي»

اعلن مفتي طرابلس والشمال مالك الشعار انه قرّر تمديد بقائه خارج لبنان بعد تلقيه نصائح تمنّت عليه عدم العودة الى بيروت خوفا من اغتياله.

وكان الشعار شارك في فيينا بافتتاح «مركز الملك عبد الله لحوار الاديان» وقرر الانتقال الى باريس بعد تلقيه اتصالات عدة من بيروت تنصحه بعدم العودة خوفا على حياته.

وتعليقاً على هذه النصائح قال الشعار: «لا دخان من دون نار ولن اعود الى بيروت بانتظار جلاء الصورة في الداخل».

تولّى منصبه في عزّ حرب لبنان ورحل في أوج حرب سورية

الموت هزم البطريرك هزيم عن 92 عاماً

بيروت ـ «الراي»

غيّب الموت أمس، بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس أغناطيوس الرابع هزيم عن 92 عاماً غداة تعرضه لجلطة دماغية نقل على اثرها الى «مستشفى القديس جاورجيوس» في بيروت.

وفيما أعلنت الحكومة اللبنانية يوم تشييعه الذي لم يتحدّد بعد يوم حداد وطنياً، سارع كل لبنان الى نعيه «رجل حوار وحكمة واعتدال»، فيما لاحظت دوائر مراقبة انه جاء الى سدّة البطريركية العام 1979 في عز الحرب اللبنانية ورحل في أوج حرب سورية.

ومن مفارقات غياب هزيم ان الموت «هزمه» في لحظة سوريّة محتدمة ربما تحول دون نقل جثمانه الى مسقطه في مدينة محردة التابعة لمحافظة حماه حيث وُلد العام 1921.

وينتظر ان يتم حسم موعد ومكان تشييع هزيم ودفن جثمانه غداً بعد الاجتماع الذي يعقده المجمع الانطاكي المقدس (مؤلف من مطارنة وأساقفة) في دير سيدة البلمند والذي سيتخلله انتخاب قائمقام بطريركي واعضاء على ان يُصدر هؤلاء بياناً يتناول ترتيبات الجنازة، مع الاشارة الى ان مقرّ الكرسي البطريركي هو في سورية.

مَن هو؟

33 عاماً امضاها هزيم في سدة البطريركية متنقلاً بين لبنان سورية والاردن ودول الانتشار الارثوذكسي مستفيداً من «زاد» ثقافي وفكري وتجربة لاهوتية طويلة.

فالبطريرك الراحل درس الأدب العربي في لبنان، وأثناء دراسته، انضمّ إلى الخدمة الأسقفية الأرثوذكسية المحلية، وفي البداية كان يخدم كمساعد للكاهن في القدّاس الإلهي ثم أصبح شماساً العام 1945.

وسافر إلى باريس لدراسة اللاهوت وتخرّج من «معهد القديس سيرجيوس اللاهوتي»، وبعد عودته الى لبنان عمل على تأسيس معهد البلمند اللاهوتي وتولى منصب العمادة فيه.

في العام 1953، ساعد على تأسيس «رابطة الشبيبة الأرثوذكسية العالمية» و«المدرسة اللاهوتية» (العام 1961). وفي 1970 تم انتخابه ميتروبوليت على محافظة اللاذقية في سورية، وفي 2 يوليو 1979 انتُخب خليفة للرسولين بطرس وبولس على كرسي مدينة الله أنطاكية العظمى.

وبعد انتخابه قال: «أعلم انني سأحاسَب إذا لم أحمل الكنيسة وكل واحد منكم في قلبي. كما أنه لا يمكنني أن أخاطبكم إذا كنت مختلفاً عنكم، لا فارق يفصل بيننا، أنا جزء لا يتجزأ منكم، أنا فيكم وأطلب منكم أن تكونوا فيّ. الرب يأتي وتحل روح الأخوة التي تجمع بين الأمم بالقربان المقدّس بقوة الروح القدس».

كانت للبطريرك هزيم مواقف واضحة من الأزمة السورية وبقي على علاقة جيدة مع نظام الرئيس بشار الاسد، ولم يكن خائفاً على الوجود المسيحي في المشرق العربي، ولا في سورية. وفي أحد الحوارات التي أجريت معه قال «أنا لا أخاف إطلاقاً على المسيحيين في الشرق، إلا إذا كان البعض يفتش عن استقدام أناس من الخارج لا نعرفهم ولا يعرفوننا لالحاق الضرر بالجميع واستهدافنا مسيحيين ومسلمين، لذلك لسنا خائفين من شيء، ولي الشرف أن أستقبل كل البعثات الأجنبية بعد أن تزور رئيس الجمهورية، هم يسألونني هل أنتم خائفون، فأجاوبهم اننا نبني ونطوّر ونكبّر الأماكن التي تخصنا وكذلك كنائسنا، فهل من خائف يفعل ذلك؟».

ورأى البطريرك هزيم أن الازمة السورية «تسير نحو الخواتيم» وفي المقابل حذر من عواقب التدخل الخارجي في الشأن الداخلي السوري، وأكد أن هذا التدخل «سيطول المواطنين المسيحيين والمسلمين على حد سواء».

كان الراحل حريصاً على تأكيد وحدة الشعب السوري ونوّه أكثر من مرة منذ بدء الثورة، بأن السوريين «يعيشون وحدة وطنية قلَّ نظيرها في العالم والأزمة التي تمر بها سورية لم تفرق بين مسيحي ومسلم... لأن المستهدف هو الشعب السوري ووحدته الوطنية والتفجيرات الإرهابية التي شهدتها مناطق عدة في سورية لا تفرق بين مواطن مسيحي وآخر مسلم بل إن دمهما اختلط معاً».

وفي 28 يوليو 2012، أصدر هزيم بياناً طالب فيه جميع الجهات داخل سورية وخارجها، «بوقف الأعمال العدائية التي تسببت في إسقاط العشرات من الضحايا والمصابين» داعياً «جميع السوريين، باسم الإله الحقيقي الواحد، أن يتفقوا على العيش معاً في سورية المباركة».

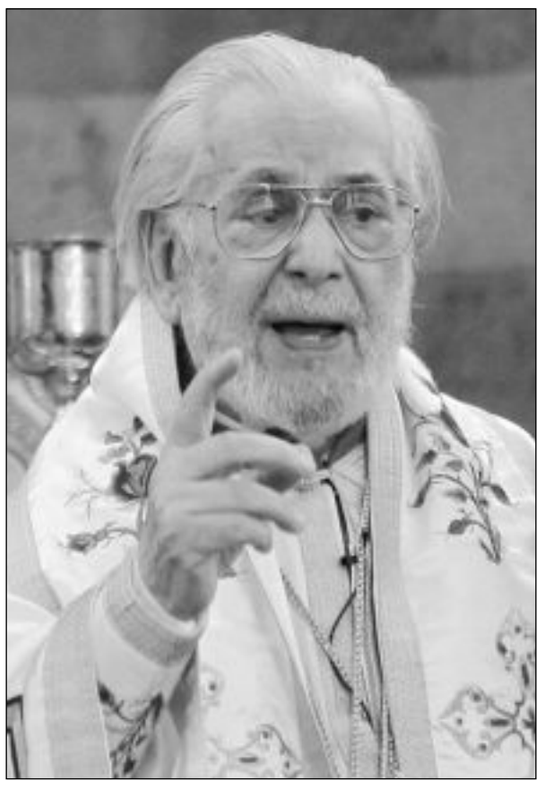

البطريرك هزيم

المرعبي لـ «الراي» معترضاً: نيّال مَن له حظ مع «نجيب ميقاتي» الأسد

لبنان عوّض عائلة سوري قُتل خلال حراسته بيت سفيره بدمشق

بيروت - من دارين الحلوي

بعد ساعات على قطع اهالي عدد من المناطق في شمال لبنان الطرق احتجاجاً على تلكؤ الدولة اللبنانية في دفع تعويضات مالية لهم اثر تعرض ممتلكاتهم للاضرار، سواء جراء القصف السوري على القرى الحدودية او نتيجة الاشتباكات المتواصلة بين اهالي جبل محسن وباب التبانة في طرابلس، أقرت الحكومة اللبنانية في جلستها اول من امس طلب وزارة الخارجية دفع «مساعدة اجتماعية الى عائلة موظف محلي قتل اثناء حراسته دار سكن السفير اللبناني في دمشق» نهاية اغسطس الماضي وقيمتها 30 مليون ليرة (20 الف دولار).

ويتحدّث وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور بأسف عن الحادث الذي استهدف الموظفين في مقر إقامة السفير اللبناني في سورية ميشال خوري، ويقول لـ «الراي» «إن المخصصات المادية التي أقرها مجلس الوزراء لعائلة احد الحراس، وهو مدني، تأتي في إطار مساعدة إنسانية لذويه». ويروي كيف أن «ثلاثة حراس مكلفين حماية السفير اللبناني، وهم مدني واثنين من الجيش السوري، تعرضوا لاعتداء امام منزل خوري في منطقة يعفور في ضواحي دمشق، ثم ذبحوا جميعاً بطريقة وحشية. ولأن الحارس قتل أثناء تأديته واجباته المهنية «ارتأت الحكومة اللبنانية أن تعوّض على زوجته وأولاده الذين باتوا بلا معيل. ومجلس الوزراء وانطلاقاً من شعوره بالمسؤولية الأخلاقية والمعنوية عن عائلة المغدور قررت التعويض عليها في إطار تدبير إنساني بحت يقضي بدفع مبلغ 20 ألف دولار لذوي الحارس»، كما يضيف منصور.

الوزير السابق محمد شطح، وهو مستشار رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، وسبق ان أوكلت اليه وزارة الخارجية بالوكالة، يرى أن هذا التجبير «غير مألوف وإن كان لا يتعارض مع القوانين كونه صادر عن الحكومة اللبنانية».

وإذ يؤكد شطح لـ «الراي» ان التاريخ الحديث للبلاد لم يشهد سوابق مثيلة تقضي بأن تدفع الدولة اللبنانية تعويضات لموظفين غير لبنانيين، يرى أن هذه السابقة تستدعي التدقيق أكثر في حوادث مماثلة حصلت سابقاً، وما هي التدابير التي اتُخذت في حينه.

أما النائب في كتلة «المستقبل» معين المرعبي، الذي ينصرف بشكل تام للاهتمام باللاجئين السوريين في لبنان، فلا يستغرب أداء الحكومة في هذه الحادثة، فهي «حكومة حزب الله وبشار الاسد التي لا تمانع صرف اموال اللبنانيين ووضعها في أيادي المحسوبيات السياسية. وما حصل هو عينة بسيطة من ارتكابات الحكومة في دعمها للنظام السوري وحلفائه».

مرعبي الذي استنكر تدبير الحكومة اشار في حديث الى «الراي» الى أنه خارج لتوه من اجتماع يتعلق بالنازحين السوريين في عكار وطرابلس وإحجام الحكومة اللبنانية عن مساعدتهم، وقال: «هُجر اللاجئون من منازلهم في سورية، ونزحت مئات العائلات اللبنانية من منازلها في القرى الحدودية والحكومة اللبنانية لم تحرك ساكناً إزاء كل ذلك. كما أن القصف والاعتداءات السورية المتكررة على الاراضي اللبنانية أوقعت عدداً من اللبنانيين الذين لم تكلف الحكومة نفسها حتى بزيارتهم لمواساة ذويهم. وتصل وقاحة الحكومة الى حد تمنُّعها عن دفع تعويضات للمواطنين المتضررين من اشتباكات جبل محسن وباب التبانة على اعتبار ان الاشتباكات تتكرر بشكل مستمر وبالتالي فهي لن تدفع اي تعويض قبل استتباب الامن وعودة الهدوء والاستقرار الى هاتين المنطقتين». ويختم: «نيّال مَن له حظ في جنة نجيب ميقاتي الاسد».

تتمات

المجلس الجديد

وفي المشهد البرلماني لم يحسم امر المناصب القيادية للمجلس المقبل في ظل عدم تنازل اي مرشح من الذين اعلنوا ترشحهم حتى الان عن «الرئاسة» او نائب الرئيس الا ان هناك مشاورات حثيثة لثني بعض النواب عن الترشح الى المنصبين نظرا لقلة الخبرة.

وقال النائب حماد الدوسري إن سمو الشيخ جابر المبارك «رجل سيخدم المرحلة الراهنة ولديه نية للإصلاح مطالبا إياه باختيار تشكيلته الحكومية انطلاقا من مصلحة البلد والرجال القادرين على خدمة سبل التنمية والاستقرار بعيدا عن المحاصصة والترضيات التي تنحاز إلى تيار وفقا لعدد مقاعده في البرلمان».

بدوره، قال النائب فيصل الدويسان «نحن بحاجة إلى حكومة تكنوقراط بلا محاصصة مع الاخذ بالاعتبار إبعاد المحسوبين على المقاطعين والتوسع في توزير النواب وعدم الاكتفاء بالمحلل الوحيد».

من جانبه، عبر النائب عسكر العنزي عن أمله «بتشكيل حكومة جديدة بصورة مؤسساتية، وعلمية، مع ضرورة الابتعاد عن المحاصصة التي أثبتت التجارب الأخيرة عدم نجاحها».

وقال النائب مبارك النجادة : «نحن لا نملك الا التعاون مع اختيار سمو الأمير الذي كلف الشيخ جابر المبارك رئاسة الوزراء».

وبارك النائب سعد البوص لسمو الشيخ جابر المبارك اعادة تسميته رئيسا للوزراء، داعيا اياه الى «انهاء معاناة المواطنين في المجالات كافة، والاسراع في تنفيذ المشاريع المعطلة وان يكون برنامج الحكومة متضمنا خطة تعالج كل السلبيات السابقة وان يختار وزراءه من الشباب او الاختصاص في مجال عملهم بعيدا عن المحسوبيات والمحاصصة التي عانت منها الحكومات السابقة».

وطالب النائب عبدالله المعيوف المبارك باختيار وزراء اصلاحيين ومتخصصين، داعيا الى عدم اختيار وزراء قاطعوا الانتخابات او لم يشاركوا في الاقتراع لان هؤلاء غير موفقين بهذا المجلس ولا بالمشاركة الشعبية ولا يمكن ان يكونوا شركاء في مجلس لا يؤمنون بوجوده».

وقال النائب فيصل الكندري في تصريح لـ«الراي» : «اليوم نحن امام مرحلة جديدة يجب على سمو الشيخ جابر المبارك بعد تكليفه من قبل صاحب السمو ان يحسن اختيار الوزراء وان يستبعد المقاطعين ومن عليهم ملاحظات»، لافتا الى ان «الحكومة الجديدة يجب ان تأتي بنهج جديد ورؤية جديدة وان يكون ضمن أولوياتها برنامج عمل حكومي قابل للتنفيذ».

وتحدث النائب نواف الفزيع لـ«الراي» عن الاهتمام «بالأولويات ذات البعد الاجتماعي والمعيشي، ولكن هناك قوانين لا تقل اهمية، وستكون ضمن الملفات التي سأحملها معي الى مجلس الأمة،ومن ضمنها قانون استقلالية القضاء وكشف الذمة المالية».

وأشار الفزيع الى انه سيعقد في مكتبه اليوم مؤتمرا صحافيا يحمل عنوان «رسالة الى رئيس الحكومة المقبل» مبينا ان «هناك الكثير من الامور التي تحتاج الى تبيان موقف الحكومة منها، ويجب ان نضع النقاط على الحروف».

من جانب آخر، قال المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية صبحي الملا ان المرسوم بقانون (27/2012) بشأن الرعاية السكنية أخرج اشكالية تراكم الطلبات الاسكانية من عنق الزجاجة ووضع في متناول أيدي المؤسسة نحو 109 آلاف قسيمة سكنية متوقعا تأسيس شركة مساهمة لأولى هذه المدن بعد نحو عام من الآن.

واضاف الملا في مؤتمر صحافي اليوم في مبنى المؤسسة ان القانون السابق «باعتراف كل الجهات الاقتصادية المستقلة وغير المستقلة» لم يكن مجديا من الناحية الاقتصادية لدخول شركات القطاع الخاص للاستثمار في هذه المدن الاسكانية. وبين ان القانون الجديد افرج عن 57 ألف قسيمة في مدينتي الخيران والمطلاع اضافة الى 52 ألف قسيمة سكنية في مدينة الصبية، مشيرا الى ان الاراضي كانت قد تسلمتها المؤسسة من دون القدرة على التصرف بها.

وعن عدد القسائم ومساحتها في المدن الثلاث، قال الملا ان مدينة الخيران تحتوي على 35 الف قسيمة بمساحة 600 متر مربع بينما تضم مدينة المطلاع 22 الف قسيمة بالمساحة ذاتها في حين يصل عدد قسائم مدينة الصبية الى نحو 52 الف قسيمة بمساحة 400 متر مربع، مؤكدا ان هذه المدن ستكون متكاملة.

واضاف: «ان استدعاء الشركات الاستثمارية للمزايدة على أولى هذه المدن سيكون بعد ستة اشهر من الآن بعد الانتهاء من الدراسات وتحضير المستندات اللازمة».

... فوضى!

ودخلت القوات الخاصة في مواجهة مباشرة مع المتظاهرين في صباح الناصر والصباحية و الاحمدي والرقة والمنقف والفحيحيل وام الهيمان والقرين والنسيم في الجهراء مستخدمة الغاز المسيل للدموع والقنابل الدخانية لتفريقهم فيما رد المحتجون بالحجارة وبعض الوسائل النارية التي ضرب بعض منها آليات الداخلية مباشرة.

مصادر أمنية كشفت لـ«الراي» ان غالبية المشاركين في هذه المسيرات من الاحداث، ما دعا القوات الامنية الى التعامل معهم بحذر وهو مافسره المتظاهرون ضعفا في المواجهة الامنية في حين كانت الحجارة تنهال على رجال الامن من كل جانب في مواجهات غلب عليها الكر والفر».

وفي منطقة الصباحية انطلقت مسيرة بمشاركة من نواب المعارضة تقدمهم النائب مسلم البراك وخالد الطاحوس وآخرون سرعان ما انفضت بعد تفريقها بالقوة لينسحب كبار السن والبالغون ويبقى صغار السن الذين قضوا ليلتهم في حال الكر والفر حتى ساعات الفجر الاولى.

وفرضت المسيرات الليلية التي شهدتها مناطق متفرقة في الكويت، حضورها على آلية عمل النواب الجدد المنشغلين بأولويات المجلس وتباين وجهات نظرهم بشأنها، وخصوصا لجهة افتقارها إلى قوانين مهمة كانت على طاولة مجلس 2012 المبطل مثل «استقلالية القضاء وكشف الذمة المالية».

من جانبه اعتبر النائب نواف الفزيع لـ«الراي» ان المسيرات الليلية «نوعا من انواع الشغب، وعلى وزارة الداخلية ان تتعامل بحزم مع مثيرها، وتطبق القانون بحذافيره، لان هؤلاء يقومون بترويع الأهالي، وعلى وزير الداخلية عدم مجاملة من يثير الشغب» داعيا الى «تطويق هذه المسيرات التي تقام في المناطق السكنية».

وبين الفزيع: «ان ترويع الأهالي خط أحمر، ونحن حريصون على سلامة المواطنين، ونراقب آلية تعاطي وتعامل وزير الداخلية مع المسيرات».

ورأى النائب خليل الصالح في تصريح لـ«الراي»: «ان المسيرات فوضى بكل المقاييس، فهي تروع الاهالي الآمنين» مضيفا: «للاسف يزج بالأولاد والشباب في المساكن لإشاعة الفوضى، والاخلال بالأمن».

وقال النائب فيصل الدويسان لـ«الراي»: «لا يمكن وفقا للمواثيق الدولية اعتبار ما يحدث صورة من صور التعبير عن الرأي، ونتائجها ستكون وبالا على محركيها من الناحية القانونية والاجتماعية»

ودعا الدويسان «مجلس الوزراء الى تشكيل فريق لادارة الازمات من اهل الخبرة، يضم موظفين عموميين وسواهم لوضع آلية لتدارك الموقف».

وفي سياق آخر علمت «الراي» ان تجمع نهج عقد ليلة أول من أمس اجتماعا في ديوان النائب السابق وليد الطبطبائي للتشاور بشأن الاحداث الاخيرة وخصوصا المسيرات الليلية ومسيرة «كرامة وطن 4».

وقالت مصادر حضرت الاجتماع: «ان أعضاء (نهج) اتفقوا على دعم مسيرة «كرامة وطن المقررة السبت المقبل، وان هناك خطة عمل للتجمع سيتم تنفيذها بعد الانتهاء من المسيرة، وان الخطوط الاولية وضعت، وسيعقد اجتماع مطلع الاسبوع المقبل لوضع التفاصيل».

وذكرت المصادر «ان (نهج) تعتزم احداث قفزة في نوعية نشاطها، وانها ستقوم برصد نبض الشارع، وتعلن تاليا عن برنامج عمل يتوافق مع تطلعات المواطن الكويتي الذي اعلن رفضه للصوت الواحد».

وقال النائب السابق فيصل المسلم: «رغم رفضي تحميل الشباب مسؤولية الاخصاء اتمنى عليهم تأجيل مسيرات المناطق والاكتفاء بتجمعات سلمية الى ما بعد مسيرة كرامة وطن 4».

واتساقاً مع تطور الاحداث دعا المنبر الديموقراطي «المحتجين إلى الالتزام الكامل بسلمية مسيراتهم من حيث اختيار المكان والزمان حتى لا تفقد دوافعها المشروعة»، مطالبا «الأجهزة الأمنية بعدم التعسف في التعامل مع تلك المسيرات مع التأكيد على حق التظاهر السلمي للمواطنين المكفول دستورياً».

ورأى المنبر في بيان صحافي أن «الانتخابات لم تقض على الاصطفافات القبلية والطائفية والمناطقية بل إنها زادت من حدة الانقسامات حول المشاركة والمقاطعة حتى وصلت حد تبادل الاتهامات بالخيانة والموالاة».

وفي موقف آخر اعتبرت النائبة السابقة الدكتورة أسيل العوضي ان «المسيرات الليلية في المناطق السكنية غير مبررة ولاتخدم القضية المتمثلة برفض مرسوم الصوت الواحد مبينة ان هذه المسيرات توصل رسالة اخرى».

الى ذلك قال المحامي محمد الحميدي لـ«الراي» ان ادارة التحقيقات افرجت عن المحامي خالد الهاجري والدكتور عبدالمحسن الحويلة بكفالة شخصية بتهمة المشاركة في مسيرة سلمية من دون ترخيص وقد سجلت كجنحة».

وأوضح الحميدي ان «رئيس نقابة المحامين الكويتية خالد الكندري التقى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود واطلعه على تفاصيل التهم ووضع المحامي الهاجري وعبدالمحسن الحويلة وقد استجاب الحمود لطلب النقابة بالافراج عنهما بكفالة شخصية.

وفي السياق ذاته، قال الحميدي «ان المغردين الاثني عشر الذين القي القبض عليهم على خلفية تغريداتهم تم الافراج عنهم مساء اول من أمس الأول بكفالة قدرها الفا دينار».

الرئاسة تدعو إلى تهدئة الأوضاع

«المركزية النقابية» تقرر اليوم إضراباً عاماً في محافظات تونسية عدة

عناصر من الشرطة التونسية تحاول تفريق تظاهرة عمالية في العاصمة (أ ف ب)

تونس - يو بي أي - دعت الرئاسة التونسية، امس، الى تهدئة الأوضاع بعد الاعتداء الذي تعرّض له المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، فيما قرّرت المركزيات النقابية تنفيذ اضراب عام في أكثر من محافظة.

واكدت الرئاسة في بيان ان «الأحداث الخطيرة التي حصلت مساء الثلاثاء أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، هي استفزاز غير مسؤول خصوصاً في الوضع الحساس الذي تمرّ به البلاد». وأعربت عن «ادانتها المطلقة لعملية الاستفزاز هذه، وبصفة عامة للعنف كوسيلة لتسوية الخلافات السياسية».

وكانت ساحة «محمد علي»، أمام مقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل وسط تونس العاصمة، شهدت، اول من أمس، مواجهات عنيفة بين نقابيين كانوا يستعدون لاحياء الذكرى الـ 60 لاغتيال فرحات حشاد مؤسس الاتحاد التونسي للشغل، ومجموعات تنتمي الى «رباطات حماية الثورة» المحسوبة على حركة النهضة الاسلامية.

وأسفرت المواجهات التي استخدمت فيها العصي والهراوات والحجارة، عن أكثر من 20 جريحا منهم عدد من قياديي المركزي النقابية، الأمر الذي أثار استياء النقابيين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ودعت الرئاسة التونسية كل التونسيين الى «هبّة وطنية من أجل التصدي الى هذه الظاهرة الخطيرة التي بدأت تنخر الساحتين السياسية والاجتماعية»، مؤكدة في الوقت نفسه «ضرورة ايقاف المتسبّبين في الأصابات العديدة التي حصلت وتقديمهم الى العدالة».

وتأتي هذه الدعوة فيما تسود الساحة السياسية التونسية حالة من الاحتقان الشديد على خلفية الاعتداء الذي تعرّض له المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، حيث أعلنت المركزية النقابية عن اجتماع طارئ لمكتبها التنفيذي لتحديد الرد على ذلك الاعتداء، فيما أعلنت فروع الاتحاد عن تنفيذ اضراب عام اليوم في أكثر من محافظة تونسية.

وتخشى الأوساط السياسية أن تساهم حالة الاحتقان هذه في تصعيد المواقف بين المركزية النقابية والحكومة الموقتة، في وقت تمر تونس بصعوبات كبيرة، تسبّبت في الكثير من الاضطرابات التي شملت أكثر من محافظة كان آخرها محافظة سليانة التي شهدت أعمال عنف أسفرت عن سقوط أكثر من 200 جريح، معظمهم برصاص «الرش»، الذي يُعرف بـ «الشوزن» في منطقة الخليج الذي استخدمته قوات الأمن بكثافة.